جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية بقسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

الحق في الثروة المائية والتعايش السلمي

في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات الدولية والوطنية

حضوريا/عن بعد يومي 21-22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 13-14 أكتوبر 2025م

توصيات الملتقى

بتاريخ 21-22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 13-14 أكتوبر 2025م نظمت كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالتنسيق مع مخبر البحث في الدراسات الشرعية ملتقى وطني حول الحق في الماء والتعايش السلمي في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الدولي والتشريعات الوطنية؛ حضوريا/عن بعد، شارك فيه عشرات الباحثين من مختلف جامعات الوطن وفي اختتام فعاليات الملتقى انبثقت عن الملتقى التوصيات الآتية التي أوصى بها المشاركون:

1- تعزيز الدراسات الأكاديمية المتعلقة بفقه المياه والأبحاث المنصبة حوله وذلك بإدراج مادة علمية ذات صلة بموضوعه في المقررات الجامعية وإنشاء مشاريع بحث على مستوى مراكز البحث ومخابره وإنجاز رسائل جامعية ومذكرات تخرج حوله.

2- جمع التراث الفقهي الإسلامي المتعلق بالمياه من كتب فتاوى النوازل والمختلف المصادر ذات العلاقة بالعمران والفلاحة وفقه الوثائق في موسوعة علمية الكترونية وورقية والاستفادة منها في حل المشكلات المائية والبيئة المعاصرة؛ على اعتبار أن الفقه التراثي غزير باجتهادات الفقهاء لاسيما في الجزائر بما يشكل مرجعا مهما لترشيد استغلال الثروة المائية بالعدل والقسط

3- دعوة الفقهاء وخبراء القانون الدولي من المسلمين إلى الإسهام في إثراء القانون الدولي ذي الصلة بالحق في الماء بمقترحات مستلهمة من نصوص الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي بما يسد ذريعة النزاعات الدولية ويحقق التعايش السلمي بين الدول.

4- دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى حل النزعات البينية حول المياه المشتركة انطلاقا من منظومة الفقه الإسلامي ومنظومة القوانين الدولية بما يحقق الأمنين المائي والغذائي والتعايش السلمي ويجسد قيم القسط والتعاون والتكامل

5- دعوة المؤسسات الدولية إلى تطبيق القانون الدولي لضمان الحق في الماء لسكان غزة وضمان المحافظة على السيادة الوطنية على مصادر الماء الدولية بفلسطين

6- إصدار اتفاقية جنيف خامسة بشأن حماية الحق في المياه والحق فيها خلال النزاعات المسلحة والاصطفاف مع الداعين إليها حاليا على المستوى الدولي

7- تدعيم المنظومة التشريعية بقوانين رادعة للحماية الجزائية للثروة المائية ومصادرها والحد من سلوكيات هدرها وتلويثها، مقترحين هنا تعزيز مشروع الرقمنة والحوكمة الرشيدة في التهيئة المائية وتسيير قطاع المياه

8- يشيد المشاركون بالجهد الوطني الجزائري لضمان الأمن المائي عبر مختلف المشاريع القطاعية الوطنية والمحلية على غرار مشاريع بناء السدود وربطها ببعضها ومحطات تحلية مياه البحر، واستخراج المياه الجوفية وغيرها مما يشكل ضمان كبرى للأجيال في عالم متحول قد يشكل الماء فيه عامل صراع،

9- الدعوة إلى تعزيز المراقبة ورفع جودة آليات تسيير قطاع المياه والصرف الصحي من قبل مختلف المصالح العامة والخاصة وربطها بالبيئة والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة وإشراك المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة بقطاع الماء مع المؤسسات الجامعية في نشر ثقافة المحافظة على هذا المورد والانتفاع به، ونشر الثقافة البيئية وثقافة ترشيد استهلاك الماء بشقيها الديني والمدني

10- إطلاق رقم اخضر مجاني للتبليغ عن كل المخالفات المتعلقة بالماء وتوزيعه على غرار الاستغلال العشوائي غير المشروع والتسربات التي تظهر على مستوى أنابيب جر المياه ونقلها

11- المحافظة على المعالم الأثرية ذات الصلة بالمنشآت المائية ووسائل جمعها وتوزيعها وتصنيفها تراثا وطنيا جزائريا على غرار القفارة والسواقي والناعورة وغيرها الموجودة عبر مختلف مناطق الجزائر.

12- جعل هذا الملتقى ملتقى سنويا والارتقاء به إلى مصف ملتقى دولي.